71

ورقة تقدير موقف

حسم بدون ضمّ: السياسات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة

مهنّد مصطفى

كانون الأول 2025

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 71

حسم بدون ضمّ: السياسات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة

مهنّد مصطفى
المدير الأكاديمي لبرنامج دعم طلبة الدراسات العليا

حقوق النشر محفوظة 2025
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

مقدّمة

ترمي إسرائيل من عمليّاتها وسياساتها في الضفّة الغربيّة، التي بلغت ذروتها الاستيطانيّة والاستعماريّة في العامَيْن المنصرمَيْن، إلى حسم مسألة منع بناء أيّ كيانيّة سياسيّة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة. ثمّة علاقة بين تعميقِ النظام الاستيطانيّ في الضفّة وتعميقِ المنظومة الأَمنيّة في مناطق الضفّة الغربيّة؛ فكلاهما يسيران على نحوٍ متوازٍ، ولا علاقة لتعميق المنظومة الأَمنيّة في الضفّة بصعود التهديدات الأَمنيّة للمقاومة الفلسطينيّة على إسرائيل، وكان أكثر الأمور سخافة هو عمليّة الإنزال الجوّيّ واستعمال وحدة المستعربين، التي نفّذها الجيش الإسرائيليّ خلال عمليّته في طوباس شمال الضفّة الغربيّة، وهي عمليّة داخل مناطق تحتلّها إسرائيل وتسيطر عليها وتراقبها بمنظومة رقابة متطوّرة بأحدث التقنيّات. تعظيم التهديد الأمنيّ يهدف إلى تغطية الهدف الأساسيّ من السياسات الأَمنيّة والعسكريّة في الضفّة الغربيّة، وهو حسم مسألة المكانة السياسيّة للضفّة الغربيّة، من خلال الحُؤول دون أيّ إمكانيّة لإقامة كِيان سياسيّ فلسطينيّ، دولة أو حتّى أقلّ من دولة. وتأتي عمليات تسريع الحسم لفشل اليمين الحاكم بالإعلان الرسمي والقانوني عن ضم الضفة الغربية، كما توقع ذلك بتسلئيل سموطرش الذي أعلن بعد فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية، بأن عام 2025 سيكون عام السيادة في الضفة الغربية.[1] وسموطريتش هو صاحب خطة الحسم في الضفة الغربية والتي نشرها في مقال مطوّل في مجلة "شيلوح" للفكر السياسي.[2]

محاولة حسم الكيانيّة الفلسطينيّة

تنفّذ إسرائيل سياسات استيطانيّة وأمنيّة وعسكريّة غير مسبوقة في الضفّة الغربيّة (وطبعًا في قِطاع غزّة) منذ الاحتلال عام 1967. فالسياسات الاستيطانيّة، كما تشير المؤسّسات الإسرائيليّة التي تراقب البناء الاستيطانيّ، ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت والتهجير في الضفّة الغربيّة، كلّها تشير إلى أنّ ما حدث خلال العامَيْن الماضيَيْن لم يكن له مثيل منذ عام 1967.[3] بالإضافة إلى الاستيطان الاستعماريّ بكلّ مركّباته، العمليّات العسكريّة المتواصلة في الضفّة الغربيّة حتّى ما قبل السابع من أكتوبر 2023، والتي صارت أكثر عنفًا وفتكًا وكثافة، لم يسبق لها مثيل حتّى خلال الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية. وتُظهِر الممارسات العسكريّة الفتّاكة أنّ الجيش الإسرائيليّ بدأ ينقل أدوات التدمير التي استعملها في غزّة إلى مناطق الضفّة الغربيّة، وبرزت مَشاهد كانت تخلق في السابق سجالًا في المجتمع الإسرائيليّ، والآن لم تَعُدْ تجعل أحدًا يحرّك ساكنًا، مثل قتل فلسطينيّيْن سلّما أنفسهما لقوّات الجيش في جنين وقد جرى قتْلُهما بدم بارد، وهو مشهد كُشِف بسبب تصويره. ومن المؤكَّد أنّه سلوك عسكريّ عاديّ في الضفّة كما كان في قِطاع غزّة.

فالعمليّات العسكريّة ترمي إلى تدمير المخيّمات الفلسطينيّة في شمال الضفّة، ولا سيّما مناطق جنين وطولكرم. فحتّى اليوم، يحتلّ الجيش مخيّمات طولكرم وجنين ويتَمَوْضع فيها ويعمل على هدمها تدريجيًّا، تمامًا كما يفعل في قِطاع غزّة دون وجود أيّ حاجة أمنيّة، وهو ما يعني التغطية على المشروع السياسيّ الاستيطانيّ والدينيّ لحسم المسألة السياسيّة بشطب حقّ تقرير المصير في إطار دولة فلسطينيّة.

---

1. بن كيمون، اليشع؛ وايخنر، ايتمار (2024، 11 تشرين الثاني). حلم سموطريتش للضم: التودد لترامب- واللغم: ما هو الثمن الذي سيطلبه؟. واينت. (بالعبرية).

2. سموطريتش، بتسالئيل. (2017، أيلول). خطة الحسم: مفتاح السلام موجود لدى اليمين. شيلوح، 6. (بالعبرية).

3. انظر: مصطفى، مهنّد. (2024، تشرين الأول). احتلال جديد، وليس من جديد للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، ورقة تقدير موقف (59). مدى الكرمل.

كانت الضفّة الغربيّة في مركز الفعل الاستعماريّ الاستيطانيّ والأمنيّ-العسكريّ قبل السابع من أكتوبر 2023. وكانت السياسة الإسرائيليّة ترمي إلى عزل غزّة عن الضفّة الغربيّة سياسيًّا وجغرافيًّا، والاستفراد بالضفّة الغربيّة عبْر تشريعات قانونيّة وعمليّات استيطان وتفعيل مليشيات مسلَّحة من المستوطنين، وإضعاف السلطة الفلسطينيّة حتّى لا تكون سلطة سياسيّة بمفهوم أنّها البنْية المؤسَّساتيّة لدولة فلسطين. مهّدت حرب الإبادة في غزّة لتصعيد النظام الاستعماريّ الاستيطانيّ في الضفّة الغربيّة، والمتمثّل في أنّ إسرائيل أصبحت قادرة على ممارسة أيّ سلوك، قادرة سياسيًّا لا عسكريًّا؛ وذلك أنّ المحاسَبة معدومة دوليًّا. وهو سلوك لم تسلكه إسرائيل سابقًا بهذه الحدّة وهذا التطرُّف حتّى خلال الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية وما رافقها من عمليّات تفجيريّة داخل المدن الإسرائيليّة. وبلغت ذروة المشروع الاستيطانيّ في المصادقة على بناء نحو 3,000 وحدة استيطانيّة في المنطقة E1، التي تقطع شمال الضفّة عن جنوبها، وتقطع التواصل بين رام الله وبيت لحم، وتوصل ما بين البناءِ الاستيطانيّ في القدس ونظيرِهِ في معاليه أدوميم، وهي عمليّة تُجْهِز في حالة تنفيذها على إمكانيّة قيام دولة فلسطينيّة متواصلة جغرافيًّا.[4]

خلال العام 2024، جرى بناء 59 بؤرة استيطانيّة، أغلبها مستوطنات زراعيّة تسكنها عائلة واحدة، وفي بعض الأحيان شخص واحد، ولكنّها تسيطر على مِساحة زراعيّة واسعة، وتعمل على طرد الفلسطينيّين من هذه المِساحات، وبخاصّة تلك المُعَدّة للرعي والزراعة.[5] على سبيل المقارنة، نشير أنّه خلال الفترة من العام 1996 حتّى العام 2023 كان يجري بناء أقلّ من 7 بؤر في المعدّل العامّ في السنة. وتمدّدت عمليّة بناء البؤر الاستيطانيّة، لأوّل مرّة منذ توقيع اتّفاق أوسلو، مناطق "ب"، حيث جرى بناء 8 بؤر استيطانيّة.[6]

إلى جانب البناء الاستيطانيّ، جرى شقّ شوارع، بعضها غير قانونيّ، بطول 114 كيلومترًا ابتغاءَ توسيع المستوطنات، وتسهيل الوصول إلى البؤر الاستيطانيّة في عمق الحيّز الفلسطينيّ. وقد صادق مجلس التخطيط والبناء على بناء نحو 10 آلاف وحدة استيطانيّة في العام 2024.[7]

لم يتوقّف عمل الحكومة على الاستيطان، بل يُعتبر العام 2024 الأعلى في الإعلان عن أراضٍ في الضفّة أنّها أراضي دولة؛ إذ أُعلِن عن نحو 24 ألف دونم أنّها أراضي دولة، بالمقارنة مع 501 من الدونمات عام 2023.[8] وتشير معطَيات منظّمة "بِتْسِيلِمْ" أنّ إسرائيل هدمت، في العام 2023، 554 مبنًى فلسطينيًّا، وارتفع عدد المباني المهدومة إلى 840 عام 2024، ووصل إلى 635 مبنًى حتّى الآن في العام 2025.[9]

رافقت العملَ الاستيطانيّ تشريعاتٌ قانونيّة حثيثة تمهّد للضمّ الكامل وتَحُول دون إقامة الدولة الفلسطينيّة. وتنطلق إستراتيجيّة التشريعات القانونيّة من استبدال مشروع قانون عامّ بضمّ الضفّة الغربيّة إلى تشريع قوانين عينيّة تعمل على ضمّ قانونيّ تدريجيّ ومتراكم. وكانت هيئة الكنيست قد صادقت في 23 تمّوز 2025 على قانون تصريحيّ (يَحْمل مقولة سياسيّة دون أبعاد تنفيذيّة) يؤيّد ضمّ الضفّة الغربيّة، وأيّد القانونَ 71

4. للمزيد حول هذا المخطّط، انظر: شحادة، امطانس؛ ومحمّد، إكرام. (2025، تشرين الأول). البناء في منطقة "E1": منع تواصل جغرافيّ فلسطينيّ تنفيذًا لمخطّطات اليمين المتطرّف، ورقة تقدير موقف (69). مدى الكرمل.

5. للمزيد حول الاستيطان الرعويّ، انظر: حبّاس، وليد. (2024، 27 أيار). الاستيطان الرعويّ في الضفّة الغربيّة: "نريد فقط أن يكون يهود في الضفّة الغربيّة وليس عربًا". مدار: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة.

6. حركة السلام الآن. (2025، 21 كانون الثاني). 2024 في الضفّة الغربيّة، عام الضمّ والطرد. حركة السلام الآن. (بالعبرية).

7. المرجع السابق.

8. المرجع السابق.

9. بِتْسِيلِم. [د. ت]. هدم البيوت: الهدم بحجّة البناء غير المرخَّص. بِتْسِيلِم. (بالعبرية)

عضو كنيست (أعضاء الائتلاف وحزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيچدور ليبرمان) وعارضه 13 عضو كنيست. وفي تمّوز 2024، صادقت الهيئة نفسها بأغلبيّة 68 عضوًا على قانون ينصّ على أنّ الكنيست يُعارض بصورة قاطعة إقامة دولة فلسطينيّة غرب نهر الأردن. وفي شباط 2024، أقرّ الكنيست بيان الحكومة الذي يعارض الاعتراف الأحاديّ الجانب بالدولة الفلسطينيّة بأغلبيّة 99 عضوًا. وكان الكنيست قد ألغى في آذار 2023 قانون الانسحاب من قِطاع غزّة وشمال الضفّة الغربيّة لعام 2005 (بتأييد 31 عضو كنيست ومعارضة 18 عضوًا). وبدأ تفعيل قرار الحكومة الذي ينصّ أنّ البناء الاستيطانيّ في الضفّة الغربيّة لم يعد يحتاج إلى مصادقة الحكومة الإسرائيليّة منذ حَزيران 2023، وهو ما حرّر سلطات التخطيط الاستيطانيّ من أيّ قيود دبلوماسيّة أو سياسيّة في ما يتعلّق بالبناء والتخطيط في الضفّة الغربيّة.[10] وكان قد سبق هذه الخطوةَ تعيينُ سموطرتش وزيرًا في وزارة الدفاع ومسؤولًا عن الإدارة المدنيّة، وذلك ضمن الاتّفاق بين الصهيونيّة الدينيّة والليكود عشيّة تشكيل الحكومة، فمنح هذا المنصب سموطرتش صلاحيّات واسعة في الضفّة الغربيّة استغلّها أشدّ استغلال في سبيل تعزيز البناء الاستيطانيّ، وهدم البيوت والمنشآت الفلسطينيّة، ودعم المليشيات الاستيطانيّة في الاستيلاء على الأراضي وبناء البؤر الاستيطانيّة.

بدون كوابح

يعمل النظام الاستيطانيّ في الضفّة الغربيّة بدون كوابح، وهذا من أهمّ مميّزات السياسات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة أمنيًّا-عسكريًّا واستيطانيًّا بعد السابع من أكتوبر 2023 كما هو الشأن في غزّة. لم يعد هنالك كوابح داخليّة تستأنف على ما يحدث في الضفّة الغربيّة، باستثناء تيّار يهوديّ غير مؤثّر على السياسات الإسرائيليّة وعلى المزاج الجماهيريّ العامّ. يتمثّل انعدام الكوابح في تحالف ناشئ عن قناعة أو عن تواطؤ بين المؤسّسات المختلفة بشأن ما يحدث في الضفّة الغربيّة، فلا الجيش يكبح سياسات الحكومة بذرائع أمنيّة، ولا القضاء يكبح سياسات الجيش، ولا الحكومة تكبح عنف وإرهاب المستوطنين، ولا البيروقراطيّة داخل الإدارة المدنيّة أو داخل الوزارات الحكوميّة تتحدّى هذه السياسات من المنطلَق المهنيّ الضيّق.

إرهاب المستوطنين وعنفهم في الضفّة الغربيّة لا يدخلان إلى السجال العامّ في إسرائيل إلّا في حالة تعرُّض جنود للعنف من طرف المستوطنين، وهي حالات نادرة جدًّا، وتثير نقاشًا ليوم واحد وتنتهي. فالجيش يحمي المليشيات الإرهابيّة في الضفّة الغربيّة، ويرافقها، وفي بعض الأحيان لا يتدخّل، بل هناك جنود يشاركون هذه المليشيات إرهابهم، ومن شدّة استعجالهم لإرهاب الفلسطينيّين لا يضيّعون وقتهم لخلع الزيّ العسكريّ للمشارَكة في العمليّات الإرهابيّة ضدّ الفلسطينيّين. "لا يضيّعون الوقت" هي طبعًا مقولة مَجازيّة، ولكنّها تعبّر عن تحلُّل الخطوط الفاصلة بين الوحدات العسكريّة والمليشيات الإرهابيّة من اليهود في الضفّة، وامتزاجهم بعضهم مع بعض، إمّا من خلال المشارَكة الفاعلة للجنود في هذه العمليّات بعد انتهاء وقت خدمتهم، أو مشاركتهم خلال الخدمة، أو حمايتهم للمستوطنين، أو التواطؤ والصمت على عمليّاتهم، وأخيرًا معاقبة الضحايا لأنّهم حاولوا التصدّي لهم. أشار بيان مكتب الأمم المتّحدة للشؤون الإنسانيّة (OCHA) أنّه في تشرين الأوّل 2025 جرى توثيق أكبر عدد من اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيّين منذ أن بدأ المكتب بتوثيق هذه الاعتداءات عام 2006. وسجّل المكتب 260 اعتداء، وهي ليست إلّا الاعتداءات التي أدّت إلى إحداث أضرار ماديّة بالسكّان الفلسطينيّين. وفي موسم قطف الزيتون، اقتُلِع نحو 4,200 شجرة زيتون في 77 بلدة فلسطينيّة،

10. المرجع السابق.

وجُرِح 40 فلسطينيًّا.[11] وبناء على معطيات الجيش الإسرائيليّ في شهر تمّوز (وتلك معطَيات رسميّة ينشرها الجيش لأوّل مرّة في ما يخصّ عنف المستوطنين) عددُ العمليّات العنيفة التي قام بها المستوطنون ضدّ الفلسطينيّين في العام 2024 كلّه بلغت 618 عمليّة، في حين وصلت إلى 404 عمليّات في النصف الأوّل فقط من عام 2025، وهو ما يدلّ على ارتفاع كبير في عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيّين.[12]

لا ينحصر صمت الجيش والإدارة المدنيّة والقضاء وكلّ ثلاثيّة المنظومة الاستعماريّة في الضفّة -السياسيّة والأمنيّة والبيروقراطيّة- في إرهاب المستوطنين، بل يتعدّاه إلى بناء البؤر الاستيطانيّة التي لا تُعَدّ شرعيّة حسب القانون الإسرائيليّ نفسه. وكلّ واحد من هذه المركّبات الثلاثة يقوم بدَوْر في الاستيطان في الضفّة، حتّى ذاك الذي يجري بطريقة "غير قانونيّة" إسرائيليًّا. ويَحْدث كلّ هذا في سياق تواطؤ من الجهاز القضائيّ، أو شَرْعَنَته للمنظومة الاستيطانيّة في الضفّة الغربيّة.

نَهَمُ المستوطنين الإرهابيّين للسيطرة على أراضي الفلسطينيّين لا ينفَّذ من خلال قرارات حكوميّة تقضي بالبناء الاستيطانيّ فحسب، بل كذلك من خلال بناء البؤر الاستيطانيّة والمستوطنات الرعويّة التي لم تُقِرَّها الحكومة الإسرائيليّة. تجري السيطرة على الأراضي الفلسطينيّة من خلال الخطوات التالية:

أوّلًا، تسيطر مجموعة من الإرهابيّين المستوطنين على أرض تكون في الغالب قريبة من قرية فلسطينيّة أو حقل زراعي فلسطينيّ أو تلّة تطلّ على بلدات فلسطينيّة أو منطقة تُستخدَم للرعي، ويضعون هنالك بيوتًا متنقّلة.

ثانيًا، تجري هذه العمليّة بمعرفة الجيش والإدارة المدنيّة، إذ يعمل الجيش على حمايتهم، وتكون هذه البؤر في الغالب قاعدة للانطلاق نحو إرهاب الفلسطينيّين في بيوتهم أو حقولهم، ولم تقتصر البؤر على بيوت قليلة، بل لقد جرت السيطرة على مِساحات أراضٍ واسعة بغية إقامة مستوطنة رعويّة.[13]

ثالثًا، تحظى هذه البؤر بدعم سياسيّ وحكوميّ، وتُتّخَذ قرارات حكوميّة من أجل قَوْنَنتها إسرائيليًّا ومنع هدمها. ثمّة حالات نادرة جدًّا جرى فيها هدم بؤر استيطانيّة ورافقها احتجاج من وزراء وأعضاء كنيست من الحكومة.

رابعًا، يجري مدّ هذه البؤر بالبنْية التحتيّة اللازمة لبقائها، مثل الكهرباء والماء وطرق الوصول إليها، وتنفِّذ الإدارة المدنيّة هذا الأمر إمّا على نحوٍ مباشر، أي بناء بنْية تحتيّة خاصّة بها، أو غير مباشر من خلال ربطها بالبنْية التحتيّة للمستوطنات القريبة من هذه البؤر.

خامسًا، إقرار ميزانيّات خاصّة لدعم هذه البؤر الاستيطانيّة؛ فقد خصّص وزير الماليّة والوزير المسؤول عن الإدارة المدنيّة في وزارة الدفاع بتسلئيل سموطرتش مبلغ 2.7 مليار شيكل من موازنة عام 2026 لتوسيع المشروع الاستيطانيّ. يهدف هذا الإنفاق الواسع إلى بناء 17 مستوطنة جديدة أقرّت بناءَها الحكومة، وتحسين البنْية التحتيّة لِـ 36 بؤرة استيطانيّة يجري العمل على قَوْنَنَتها، وموازنة لقسم الطابو للعمل على مصادرة 60 ألف دونم، وميزانيّة كمِنَح لإقامة 36 بؤرة استيطانيّة جديدة، وتحسين البنْية التحتيّة وغيرها من غايات

11. OCHA. (2025, November 6). Humanitarian Situation Update/ West Bank. **OCHA**.

12. يانيف، كوفوفِتْش. (2025، 21 تمّوز). في الأجهزة الأمنيّة يرصدون ارتفاعًا كبيرًا في عنف المستوطنين، ويخشَوْن أن يكون الجيش آخِذ في فقدان السيطرة. **هآرتس**. (بالعبرية).

13. هآرتس. (2025، 9 كانون الأول). عميد في القيادة الوسطى: يجري بناء البؤر الرعويّة في الضفّة بالتعاون مع الجيش، **هآرتس**. (بالعبرية)

الإنفاق.[14] في الفقرة التالية، المقتبَسة من تقرير عن الموازَنات التي تُحوَّل للمستوطنات، يشار إلى التعاون الجاري بين أذرع النظام الاستيطانيّ الاستعماريّ في الضفّة الغربيّة. يكتب الصحفيّ إليشع بِنْ كيمون: "العمل المهنيّ في مسائل يهودا والسامرة يستند في أغلب الأحيان على المحور بين مجلس المستوطنات وديوان مكتب سموطرتش، الذي يعمل أيضًا مع ديوان وزير الأمن كاتس، والأجهزة الأمنيّة والجيش الإسرائيليّ. هذه الميزانيّة هي تنفيذ لخطّة كان مجلس المستوطنات يحلم بها سنين طويلة، والآن يحقّقها سموطرتش".[15]

خاتمة

ترمي السياسات الإسرائيليّة تجاه الضفّة الغربيّة إلى تحقيق هدفَيْن: الأول إحداث الْتحام نهائيّ بين الضفّة الغربيّة وإسرائيل، أو "وحدة يهودا وإسرائيل" على نحوٍ ما تُسمّى في القاموس السياسيّ، بحيث تتحوّل يهودا إلى مركّب عضويّ في دولة إسرائيل، وربّما أهمّ منها. والهدف الثاني هو قطع الطريق على نحوٍ نهائيّ وحاسم على مجرّد التفكير في واقعيّة قيام دولة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة. تشترك في عمليّة الحسم كلُّ مؤسَّسات الدولة بدون استثناء، وما يَحْدث في الضفّة الغربيّة هو الدليل الواضح والأهمّ بشأن سيطرة وهَيْمَنة اليمين واليمين المتطرّف على مؤسّسات الدولة، بتسخيرها كلّها لمشروع الحسم، وهو مشروع يهدف إلى ضمّ الضفّة الغربيّة فعلًا من خلال ما يسمّيه أورن يفتاحئيل الضمّ الزاحف أو -توخّيًا للدقّة- الأپرتهايد الزاحف.[16] وإذا كان يفتاحئيل قد اهتمّ بالأرض والتخطيط والاستيطان، فهنالك محور وهو الضمّ القانونيّ الزاحف للضفّة الغربيّة، أي ضمّ الضفّة الغربيّة من خلال سلسلة من التشريعات القانونيّة العينيّة التي تضمّ الخدمات للمستوطنين ضمن المنظومة الخدماتيّة داخل إسرائيل، وهي ترمي إلى إكمال ضمّ المستوطنين قانونيًّا وانتظار ضمّ الأرض لاحقًّا.

14. إليشع، بِنْ كيمون. (2025، 12 آب). إنفاق 2.7 مليار شيكل خلف الخطّ الأخضر، الميزانيّات الضخمة التي ستُنفَق في يهودا والسامرة. **واينت**. (بالعبرية)

15. المرجع السابق.

16. أورن، يفتاحئيل. (2015، 17 آذار). في الضفّة هنالك أپرتهايد، لا احتلال. **هآرتس**. (بالعبرية)

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية